المحاضرة الثامنة: التغير الاجتماعي في الوطن العربي

لكل مجتمع نمطه الثقافي الخاص به وكل مجتمع مر بمراحل تطورية تعكس طبيعته وتعبر عن ذاتيته وما يحيط به من ظروف وما يكمن في خلفيته من تراث تاريخي وهذا الموقف يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن قياس التغيرات الحاصلة في الوطن العربي باستخدام نفس أدوات التحليل المستخدمة في المجتمعات الأخرى المختلفة عنا في عديد المظاهر، ناهيك عن تصورات الفاعلين التي تختلف بدورها من مجتمع لآخر، بحكم أن لكل مجتمع خصوصياته التي لا بد أن يراعيها الدارس لفهه، فإن التغير إذا حدث فهو يمس جل مؤسسات المجتمع وبناه ونظمه وقيمه وهذا هو جوهر دراسة سوسيولوجيا "الثورات العربية."

1- الواقع القطاعي في العالم العربي:

أ- الوضع الاجتماعي والثقافي:

يتميز العالم العربي مثل أي مجتمع آخر بخصوصياته الاجتماعية و الثقافية التي تمنحه جوهر هويته وأمكن تحديد أبرز مقوماتها في العناوين التالية: - العربية هي اللغة الرسمية - الاسلام هو الدين الرسمي

- الدور الريادي للأسرة التي لا تزال تحافظ على الكثير من القيم والروابط القديمة التي تتصل بالتراث، رغم التحولات التي مستها وذلك عكس موقعها في المجتمعات الغربية التي هيمنت عليها النزعة الفردانية بفعل الحداثة والتحرر.

- أهمية المقدس في تنميط تصورات الأفراد وتصرفاتهم.

- الحضور الفاعل للوعي القبلي في كافة المجتمعات العربية ولكن بدرجات متفاوتة، وهي لئن اختفت في مظاهرها البدائية فإنها لا تزال حاضرة في التصورات والوعي الجمعي للأفراد والجماعات، إذ ليس بروز القبيلة في اليمن مثل بروزها في الجزائر التي راهنت نخبة التحديث والاصلاح منذ وقت مبكر على اقصائها لصالح الدولة الوطنية، ولكن رغم ذلك يبق منطق الجهوية حاضرا في كل الأقطار العربية حيث ولايات الجنوب أقلّ حضا من ولايات الشمال.

وقد شهد الواقع الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي وبحكم عوامل الداخل والخارج جملة من التحولات مست بناه وأحدث جملة من التحولات في مستوى هياكله ومؤسساته وتصوراته التي أصبحنا نشاهد معالمها واضحة في المعيش اليومي حيث" برزت أنماط جديدة من العلاقات والصراعات، نتيجة توحيد أنماط الاستهلاك الاقتصادي والإعلامي، وتأثير ذلك على العقول والهويات والخصوصيات الثقافية والحضارية المحلية، الشيء الذي جعل الحديث عن صراع الثقافات والحضارات يقفز فجأة إلى السطح باعتباره من أهم ردود الفعل ونتائج هذه العولمة، أما في الجانب السياسي فهناك تحولات مهمة تتعلق بالمهام الجديدة للدول القومية وعلاقتها بالشركات والمؤسسات الدولية أو العابرة للقارات والجنسيات

وبناء على ذلك، فإن أهم السمات التي تميز الواقع العربي يغلب عليها جانب السلبية رغم بعض مؤشرات التحول الايجابي الذي شمل قطاعات مثل التعليم وتحديث المؤسسات وبروز وعي جديد في صفوف النخب والفاعلين الاجتماعيين، إلا أن ذلك لم يكن تحولا نوعيا طبع المشهد الاجتماعي والثقافي في كليته، وعليه فإن المؤشرات الاحصائية تنذر بوجود وضع صعب، فالمنطقة العربية ورغم ثرائها بالموارد الطبيعية ونموها الديمغرافي الشاب لا تزال ترزح تحت طائلة الجهل والتخلف الذي فجر بدوره

آفات اجتماعية أخرى كتدني مستوى الدخل الفردي في معظم الدول العربية ووجود فارق كبير في الدخل بين الأقطار العربية في حد ذاتها، خاصة بين بلدان المغرب العربي والخليج، فضلا عن تدني القدرة الشرائية وغلاء الأسعار وتزايد معدلات البطالة وفشل معظم التجارب التنموية وهشاشتها، فضلا عن ذلك تعاني المنطقة العربية من غياب العدالة الاجتماعية وتهميش النخب والإطارات وإقصائها من لعب دور فعال في عملية التنمية.

ب– الوضع الاقتصادي: ارتبطت اقتصاديات الدول العربية منذ وقت مبكّر بالقطاع النفطي ولو بدرجات متفاوتة، حيث هناك دول غنية بمواردها النفطية مثل الجزائر وليبيا والسعودية والإمارات وقطر والعراق... أو في الدول الأخرى الأقل إنتاجا للنفط وتعتمد على القطاع الفلاحي والسياحي إلى جانب الموارد النفطية مثل المغرب وتونس ومصر واليمن والسودان وسوريا...فالنفط يمثل الشريان الفعلي للاقتصاد العربي أي أن" النفط أصبح محورا للحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد المباشر على موارده في الدول المنتجة أو من خلال الاعتماد غير المباشر على قطاع السياحة وكذا تحويلات العاملين في الدول النفطية أو الدعم الاقتصادي والمساعدات والقروض التي تتلقاها الدول العربية غير النفطية من خلال علاقاتها بالدول العربية المنتجة للنفط."

وعلى العموم تتوفر الدول العربية على مقدرات اقتصادية هائلة ولكنها تعاني من سوء الاستخدام والتصرف، نتيجة عدة عوامل مثل انعدام الخبرات الوطنية الكافية أو تأخرها تكنولوجيا وعلميا وتفشي ظاهرة الفساد، ولاشك أن قدرة النظام الاقتصادي للدول العربية على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق معدل عالٍ من النمو الاقتصادي تعد معياراً للحكم على درجة نجاح النظام أو فشله، وبالتالي يحتاج النظام الاقتصادي العربي لكي يكون نظام ناجحاً وفعالاً أن يسير بخطوات ثابتة وسريعة في طريق مواجهة التحديات الاقتصادية وتحسين معدل النمو.

ج– الواقع السياسي: تتباين أنواع الأنظمة السياسية في الوطن العربي وذلك يعود إلى فعل الاستعمار والبعض الآخر إلى عامل حركات التحرر الوطني. فلئن تمكنت بعض الدول مثل تونس والجزائر ومصر والعراق من إلغاء الأنظمة الملكية وتعويضها بالنظام الجمهوري الذي يعطي هامشا كبيرا من الحريات الفردية وسيادة الشعب ولو من الناحية النظرية، فإن دولا أخرى مثل المغرب الأقصى ودول الخليج كافة حافظت على طبيعة الأنظمة الملكية الوراثية. من ناحية أخرى اتسم النظام السياسي العربي منذ مرحلة تشكله بعد موجات الاستقلال بالصراع مع النخب السياسية التي استفادت من جملة التحولات، وقلما يكون هذا الصراع سلميا بحكم طبيعة النظام المتصلب، ذلك أن ما مميزه هو الاندماج بين مفهومي الدولة والحزب الحاكم أو الكاريزماتية التي يتمتع بها الحاكم العربي واحتكاره للسلطة والسعي إلى توريثها، من ناحية أخرى، فإن كل التجارب السياسية العالمية اتخذت من العالم العربي مصرحا لها لكي تعبر عن نفوذها وهيمنتها بدءا من الأحزاب القومية واليسارية غير عابئة بخصوصيات شعوب المنطقة، ولا زلنا إلى حد هذه الساعة نشاهد هذه الألوان السياسية التي فشلت حتى في بلدانها الأصلية التي كانت ولا تزال دولا عظمي، في الحقيقة فإن المشهد السياسي العربي مليء بالتناقضات وضبابية المفاهيم السياسية المستوردة، أي أنها لم تنبع من رحم الشعب وارثه الثقافي وخصوصياته الدينية وطموحاته المستقبلية، فتشابكت بذلك عديد المفاهيم، أي تلك التي

نبعت من مكونات الداخل والوافدة من الخارج من ذلك مثلا مفهوم العلمانية، الرأسمالية، الاشتراكية، اللائكية، الديمقراطية، الدينية... فالأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل أنتجت حياة سياسية صعبة وقاسية على المواطن العربي إما لأنّها تواكب العصر ومستجداته، أو لأنّها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة، أو أن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة، لا تتكافأ مع حقوق الإنسان.

2- الحركات الاجتماعية في الوطن العربي: أسبابها وتقييمها: إن مسألة التغير الاجتماعي حتمية تاريخية لازمت الإنسانية على مر العصور، فهي أحد خصائص الحياة الاجتماعية، وهذا التغير هو نتاج تفاعل مكونات المجتمع الحياتية، لتنبت أشكال جديدة من الأنماط والقيم الاجتماعية التي هي دليل التجدد، ومن هنا فإن جملة من العوامل تبرر حدوث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، وهي تحولات لا تنفصل عن بعدها التاريخي القطري أو الكوني المتصل بالمجتمع الدولي، ومن باب الموضوعية لا يستقيم تحليل الظاهرة الاجتماعية دون ربطها بالمعطى الدولي خاصة وأن دوره آخذ في التعاظم إلى جانب المجتمع القطري، فما هي الخلفيات التي حركت ما يسمى بالثورات العربية؟ ما هي تجليات هذا الحراك وآليات التعبير عنه؟ وكيف يمكن أن نقيمه؟

أ- الخلفيات القطاعية للحراك الاجتماعي العربي: أفرز الواقع السياسي العربي بملامحه واقعا سياسيا صعبا انعكست آثاره على المواطن، ذلك أن الأنظمة السياسية لم تفي بتطلعات الأفراد إلى النهضة الشاملة كل هذه العوامل مجتمعة ستكون دافعا للبحث عن أمل ضائع يتوق إلى التنمية والحرية، وأمام غياب المقومات التقليدية للثورة فإن المطالب الشعبية هي التي حركت ولا تزال الشارع العربي من أجل التغيير، إن المكونات القطاعية في العالم العربي لها وقعها على الفاعل العربي الذي هو المواطن العربي بعدما بدأ يكتمل نضجه المعرفي- السياسي، إن حجم الأزمات التي مست المواطن العربي في معاشه اليومي كانت سببا وراء الاصطدام الفجائي والعنيف بين القاعدة الشعبية والقمة الحاكمة، حيث تعمقت ظاهرة البطالة وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد، وبالتالي فإنه ليس من باب المصادفة أن تنطلق أولى موجات الغضب من بلدان مثل تونس ومصر واليمن التي عجز فيها الأنظمة الحاكمة على امتصاص حجم التوترات الاجتماعية التي ضاقت بها السبل في مواجهة أوضاعها الآخذة في التأزم من ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت نسبها في تونس مثلا وتحديدا من ذوي المستويات التعليمية العالية 18.4% بين 2001 و 2007، وتدني القدرة الشرائية واستفحال الجريمة والإرهاب الذي له علاقة قوية بالفقر والتهميش، وتراجع نسبة الاستثمار في التعليم والبحث العلمي الذي كان في الأصل شبه مغيب مقارنة بحجم الأموال التي تنفق في ميزانيات قطاعات أخرى ليست بذات الأهمية.

ب- تنامي الوعي الشعبي بضرورة التغيير السلمي وتحقيق الديمقراطية: إن الدول العربية التي عرفت مطالب جماهيرية بضرورة التغيير عرفت وتيرة متزايدة في حجمها ومطالبها منذ عام 2010 حتى الآن، وهذا للمطالبة بالعدالة والتعددية الحزبية، وفتح فضاء المشاركة السياسية، إن الواقع السياسي العربي لا ينفي وجود تشكيلات سياسية معارضة بل هي موجودة سواء في الداخل أو الخارج، وقد اتهم بعضها بكونها مجرد أحزاب كرتونية موالية للأنظمة القائمة الذي منحها تأشيرة نشاطها وفق شروط

مسبقة حتى لا تكون له مصدر قلق. وقلما توجد أحزاب ونخب سياسية معارضة بامتياز في العالم العربي، ورغم ذلك كله فإن الحراك الشعبي أو ما أطلق عليه البعض "الثورات العربية" أو "الربيع العربي" كان نابعا من عمق التوترات الاجتماعية التي ملت سياسيات التهميش والإقصاء وهو ما أمكن قراءته من الشعارات المرفوعة، فمواجهة السلطة لم تكن من أول شراراتها بنفس الحدة بل كانت في نسق تصاعدي ففي تونس مثلا كانت مجرد شعارات مطلبية: التشغيل، العدالة الاجتماعية، نقد هيمنة الحزب الحاكم، مقاومة القمع و الفساد.. إلا أن تعامل الحكومة مع هذه المطالب كان باستخدام نفس الآليات المعهودة وأمام عجزها على الإصلاح الجذري تمادت التيارات الشعبية في التصعيد لتعلن بداية التمرد والعصيان والتكثيف من الإضرابات والمظاهرات وقد ترافق ذلك مع الدور الوظيفي لوسائل الإعلام الموازي خاصة الهاتف الخلوي ومواقع التواصل الاجتماعي، إذ وبحكم أن وسائل الإعلام الرسمية تهيمن عليها الدولة وبالتالي فهي لا تقوم إلا بتمرير ما تراه متاحا لخدمة أغراضها وتشويه الصورة الحقيقة للوقائع، فقد توجهت كل شرائح المجتمع إلى نقل الخبر والتنسيق بين المجموعات التي تنشط سلميا باستخدام الهاتف ثم فيما بعد تم رفع القيود على اليوتوب والفايس بوك، إن أبرز الآليات التي كانت سببا فعليا في التغيير هي الجرأة التي طبعت إحساس الجماهير حيث لم يعد الحديث في السياسة وانتقاد النظام حكرا على النخب، بل أصبح قاسما مشتركا بين كل شرائح المجتمع وقد ترافق ذلك مع الدور البارز للمدونين.

ثالثا: نماذج لبعض الثورات:

الثورة التونسية: كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيرا الفساد، فاندلاع الثورة التونسية في ولاية سيدي بوزيد قبل أن تصل إلى المدن المركزية في تونس وصفاقس، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فقد تركزت 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف. وشهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية، وكشفت ثورة الشعب التونسي أيضا عن أزمة البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم. حيث يمثل الشباب تحت سن 30 نحو نصف عدد سكان تونس، التي شهدت أيضا توسعا كبيرا في التعليم الجامعي، وتوجد فجوة كبيرة في تونس بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة في تونس.

إن نجاح الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولها: وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس، وفي مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوي السياسية في تونس.والسبب الثاني الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية هو ظهور تحالف

واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي في الأسابيع الأربعة الأخيرة. فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل، فإن التفاف الأحزاب السياسية، والمنظمات الحقوقية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمثقفين، والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقيا ومناطقيا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.اما السبب الثالث، وربما الأهم الذي ساعد علي إنجاح الثورة التونسية، هو ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة والمؤسسة العسكرية التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين.